واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل تحديات العولمة
خلال الفترة: 1986 – 2015

تاريخ استلام المقال: 2015/04/09 تاريخ قبول المقال للنشر 2018/02/28

د. محمد الهلة

معهد التكنولوجيا بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
البريد الالكتروني: elhellamohamed08@gmail.com

- **الملخص:**

في ظل التغيرات المتلاحقة والسريعة شهد العالم في السنوات الأخيرة من القرن العشرين عدة تغيرات في بيئة المال والأعمال أدت إلى إلغاء الحواجز واحتدام المنافسة وزيادة الصراع، وهذا ما يؤكده التطور المهم والمذهل في عدد المؤسسات في ظل العولمة التي أدت إلى تغيير عدة دول لنمطها الاقتصادي من المخطط إلى الحر، ومن بينها الاقتصاد العربي نتيجة لتفاقم عدة عوامل من أهمها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة واختلال موازين المدفوعات وتزايد المديونية والعجز الذي بلغته معظم المؤسسات العمومية...إلخ، الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم لمجابهة هذه التغيرات، وباعتبار النظام العالمي الجديد المتمثل في العولمة يقوم على جملة من التحديات نذكر منها: تعميق الثروة التكنولوجية والمعلوماتية وفسح المجال للتكتلات الاقتصادية الكبرى؛ وبغض النظر عن ما تنطوي عليه العولمة من ايجابيات وسلبيات فإنها أصبحت واقعاً معاشاً ينبغي التكيف مع شروطه.

- **الكلمات المفتاح:** العولمة، التحديات الاقتصادية، الاقتصاد العربي، الدول النامية، التكامل الاقتصادي، التكتلات الاقتصادية.

- Résumé:

En vertu du modifications successives et rapides des monde que ce dernier a vu cours des derniers années du XXe siècle, plusieurs changements dans l'environnement de l'argent de l'entreprise et ont conduit à l'abolition des barrières et une concurrence féroce et l'augmentation des conflits et cela

est confirmé par le développement étonnante et importante du nombre d'institutions à la lumière de la mondialisation qui a conduit plusieurs pays a la modifications de leurs structures économique et les planifier pour les libérer de l'économie arabe en raison de plusieurs facteurs notamment une forte inflation et le chômage et la perturbation de la balance des paiements et de la dette et le déficit de croissance, qui a atteint la plupart des institutions publiques... etc.
cela exige la nécessité de développer une stratégie claire pour faire face aux changement et que le nouvel ordre mondial de la mondialisation est basé sur une série défis, parmi eux: Approfondir la richesse et de la l'information technologique et faire de la place pour les grands blocs économiques indépendamment de ce qui est impliqué dans la mondialisation des avantages et des inconvénients , il est devenu la pension de la réalité devrait adapter aux conditions.

-Mots clés:
la mondialisation , les défis économiques, l'économie arabe, les pays en développement, l'intégration économique, blocs économiques.

- المقدمة:

يعيش العالم اليوم واقعاً جديداً أخذ في التشكل على الصعيد العالمي نتيجة التغيرات والتحولات السريعة في كثير من دول العالم. بالنظر لاعتبار العولمة متعددة الأبعاد، إذ نجدها تؤثر في مجالات مختلفة كجوانب
الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى العلاقات ما بين الدول والحكومات.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن ما يجري حاليا على المستوى العالمي ليس مجرد إصلاحات اقتصادية بل هو عبارة عن تحولات عميقة تمس كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية وهذا ما يسمى **بالعولمة.**

ولإثراء هذا الموضوع يمكننا طرح سؤال الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة اقتصاديات الدول العربية على التأقلم مع المناخ الاقتصادي الجديد في ظل تحديات العولمة؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1 – ماذا يقصد بالعولمة؟

2 – وما هي أنواع العولمة؟

3 – فيم تتمثل أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة؟

– أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة في التطرق لأهم العوامل المؤدية للعولمة التي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

– ظهور فائض كبير في رؤوس الأموال، وتأثير التحرير المالي والدولي لها؛

– إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية والمصرفية، وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة؛

– انخفاض تكلفة الاتصالات والمواصلات في ظل ظهور الابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي؛

– صعود الرأسمالية العالمية في ظل خوصصة الأنشطة المالية ونمو سوق السندات؛

– تحرير أسواق الأسهم(1986) مما أدى لضم العديد من الأسواق الناشئة وربطها بالأسواق المالية العالمية؛

– زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة؛

– زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف؛ وتحرير أسواق المواد الأولية.

– أهداف الدراسة:

نحاول التوصل إلى جملة من الأهداف تسعى العولمة إلى تحقيقها في اقتصاديات الدول العربية ومنها:

– ضرورة تحرير التجارة الداخلية والخارجية للدول، وخوصصة جميع الشركات والمؤسسات؛

– الوصول لمعدلات منخفضة للتضخم النقدي؛

– إلغاء جميع القيود على الاستثمارات الأجنبية، ومنها الرسوم الجمركية؛

– السماح للمستثمرين الأجانب بحرية تملك الأسهم والسندات المتداولة؛

– إلغاء الدعم للأفراد والمؤسسات وتشجيع القطاع الخاص.

– منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج المقارن، بهدف وصف الظاهرة المبحوثة وتحليل البيانات وتفسيرها بغية الوصول إلى نتائج تسهم في التقليل من الآثار السلبية للعولمة على اقتصاديات الدول العربية.

من أجل أجلاء الغموض عن عناصر الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

I – مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها وأنواعها.

II – مؤسسات العولمة.

III – التحديات التي تواجهها المنطقة العربية في ظل العولمة.

IV – آثار العولمة على اقتصاديات الدول العربية.

I – مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها وأنواعها:

I – 1 – مفهوم العولمة الاقتصادية:

تعددت تعاريف العولمة، ولم تتفق الآراء على تعريف واحد لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم. وخاصة من ناحية جانبه الاقتصادي، الذي انتشر على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والتكنولوجية والإدارية؛ ولذلك نحاول تقديم بعض التعاريف للعولمة ومن أهمها نذكر الآتي:

العولمة هي الترجمة لكلمة "GLOBALIZATION" المشتقة من كلمة "GLOBE" أي الكرة الأرضية أو "MONDALISATION" المشتقة من كلمة "MONDE" أي العالم أي جعل شيء ما عالمياً بعد أن كان غير ذلك.[1]

كما تعرف العولمة الاقتصادية على أنها:"اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل، والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق؛ بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية."[2]

وهناك من يعرف العولمة في مفهومها العام على أنها:" ذات مضمون ديناميكي يسعى إلى إلغاء الحدود

لفائدة نظام اقتصادي يقوم على وضع الإنتاج، والاعتماد على التنافس كآلية لنظام تتحول فيه الأسواق القومية إلى سوق واحد أركانها العرض والطلب.[3]

ويرى Alain Nonjon العولمة الاقتصادية على أنها:"الترابط المتزايد للأسواق الوطنية من أجل إنشاء السوق العالمية، ليست هذه الحركة من أجل إتمام الأسواق الوطنية، وإنما لتطوير سريع للسوق القارية.[4]

إذ يرى Jeam– Louis Muchielle العولمة:"عملية توسيع وتعميق نشاط الشركات في إنتاج وبيع السلع والخدمات في أكبر عدد ممكن من الأسواق."[5]

---

[1] – حسان يرزوان، العولمة: رأسمالة العالم، **مجلة جديد الاقتصاد**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد رقم:02، 2007، ص 38.

[2]– محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز الدراسات، الوحدة العربية، العدد:260، الكويت، 2000، ص 09.

[3]– علي عبد الله، العولمة وإدارة الموارد البشرية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، الجزائر، العدد:17، المجلد:3، 2008، ص39.

[4]- Alain Nonjon, **la mondialisation la question du programme traité sous formes de dissertation**, édition SEDES, Paris, 1999, P 28.

*Jean Louis MUCCHIELLI, « **Relations économiques internationales**» Hachette livre. ,Paris* [5] *–,France, 1994; P 97.*

I – 2 – خصائص العولمة الاقتصادية:

تعمل العولمة على وضع العالم الاقتصادي الدولي في مواجهة التحديات لم يسبق له مواجهتها من أجل تطوير الإنتاج وصياغة نظام عالمي جديد يسمح بالانتقال الحرّ للسلع والخدمات، ورؤوس الأموال دون حاجز يذكر؛ ومن أهم الخصائص الرئيسة للعولمة نذكر الآتي:[1]

I –2 – 1 – سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق، واقترانها بالديمقراطية، بدلاً من الشمولية واتخاذ القرارات

في إطار المنافسة، والجودة الشاملة من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية والمعلومات، وتعميق القدرات، الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي، في أقل وقت ممكن.

I –2 – 2 – نحو سوق عالمي:

تتجه العولمة الاقتصادية لتشكل السوق العالمي؛ بحيث ترى أن الاقتصاديات القومية ما تزال تحتل الموقع المسيطر في الأنشطة الاقتصادية، ولا يزال دور الحكومات الذي يتعلق بمستوى السيطرة واسعة النطاق، كما لا تزال الدول هي اللاعب الرئيس فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، وتكوين رأس المال، ففي حالة الدول المتقدمة يتم إنتاج حوالي 90% من المنتجات الاستهلاكية في الوطن، و90% من المنتجات يتم بيعها في السوق المحلية، وتظل المدخرات والودائع المحلية هي مصدرها الرئيس في التمويل؛ فالعولمة تعمل على تعزيز وعولمة السوق الإنتاجي والتجاري والمالي.

[1] – محمد حداد، **العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، الخروبة، الجزائر، 2004/2003، ص ص 4 – 7.

I – 2 –3 – تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

تتزايد المبادلات التجارية من خلال سرعة، وسهولة تحرك السلع، ورؤوس الأموال، والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية، والعقبات التي تعترض هذا الانسياب، يعد انتشار منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في أكتوبر 1995، وهو ما يشاهد الآن بعد توحيد بورصة لندن وفرانكفورت، اللتين تتعاملان في حوالي أربعة آلاف مليار دولار، كذلك توحيد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة، تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، وتعمل طوال ساعات اليوم.

I –2 – 4 – تزايد دور أكبر المنظمات العالمية:

لعل من الخصائص الهامة للعولمة، هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. إذ أصبحت ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية، والمالية والتجارية، المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم الدول.

I – 2 – 5 – وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل:

تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحاً في طبيعة المنتج الصناعي؛ حيث لم يعد بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها في عمليات الإنتاج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل:السيارات الصناعية والأجهزة الكهربائية، والحسابات الآلية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة؛ بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في وضع أحد المكونات فقط. وهذا ما يعرف بالتقسيم داخل المنتج الواحد.

I – 2 –6 – تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن عملية الإنتاج بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، أخذت بعداً جديداً، إذ أصبحت نسبة الإنتاج الخارجي الداخلي كبيرة، وهذا ما يدعم عولمة الإنتاج، وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج.

I – 2 –7 – تقليص سيادة الدولة القومية:

إن العولمة هي تقليص فاعلية الدولة، أو التقليل من دورها واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكاً في صنع القرارات، وهذا يعني أن مبدأ السيادة، أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما

بينها في مختلف مجالات الحياة؛ حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق، وتطبيق قوانين تحرير الأسواق، من أجل اكتساب ثقة الأسواق العالمية. وهو ما يكلفها عدم السيطرة على الكتلة النقدية بسبب دخول وخروج رؤوس الأموال الناجم عن تحرير سعر الصرف ومعدل الفائدة، مما قد يؤدي إلى حدوث تضخم وتغيير معدلات الفائدة الحقيقية، كما أن العولمة المالية تؤثر على السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية، ذلك بالتأثير على معدلات الضرائب من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف السياسة المالية لدى الدولة.

I – 2 –8 – زيادة انتشار البطالة:

زيادة انتشار البطالة في المجتمعات، وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة مستوى الجودة، فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية. إذ أصبح التطور التكنولوجي هو منبع البطالة؛ وهناك

من المفكرين من يقول أن تطور الآلات مسؤول عن نهاية العمل، وهو سبب تطور البطالة في الدول الرأسمالية.

I – 3 – أنواع العولمة:

I – 3 – 1– العولمة الإنتاجية:

إن الشكل الجديد لنظام الإنتاج تجسد من خلال تفكيك العملية الإنتاجية، على المستوى العالمي، الناتج

عن التقسيم الدولي الجديد للعمل " في الوقت الذي تتشكل فيه شبكة إنتاج عالمية، تعمل على تحويل كل بلد إلى جزء من النظام الإنتاجي العالمي" [1]، يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات؛ حيث تطورت التجارة العالمية بمعدلات أسرع من نمو معدلات الناتج المحلي الخام.

إن عولمة التجارة الدولية تحققت بفضل إزالة الإجراءات الجمركية، والإدارية في المعاملات التجارية الدولية. كان ذلك بفضل اتفاقية التعريفة الجمركية للتجارة الدولية(GAAT)، إذ ظلت هذه الأخيرة المرجعية الدولية منذ نشأتها سنة 1948 وحتى سنة 1995 التي تقتصر على تنظيم العلاقات بين الدول، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت أن هذه الأخيرة غير كافية لتحقيق أغراضها فعملت على إيجاد اتفاقية جديدة بديلة لها تمثلت في منظمة التجارة الدولية التي أعلن عن إنشائها في مراكش سنة 1995من جانب الدول التجارية الرئيسة في العالم[2].

وقد أوجدت هذه الأوضاع عولمة تجارية لصالح الدول المتقدمة، التي لم تستفد منها الدول النامية رغم إزالتها للحواجز الجمركية والإدارية على انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ويترتب على العولمة الإنتاجية الآتي:

1– http://www.web2 ahram.org.eg

2 – حسان برزوان، مرجع سابق، ص46.

أ – **عولمة السوق:**تتجسد العولمة التجارية بالنسبة للدول المتقدمة، عن طريق عولمة السوق بإنشاء مجموعة متعددة الجنسيات الموجودة في عدة دول، على شكل شبكة من فروع الإنتاج والتجارة والبحث والتطوير، وجود سوق عالمية عن طريق الانتشار العالمي السريع للتكنولوجيا، وهو الذي حفز ظهور عالمية الطلب على هذه التكنولوجيا، التي بدورها ولدت عولمة العرض. إذ يمكن لنا أن نقول بأن عولمة السوق تكونت بعنصرين هما:

عولمة الصرف وعولمة الطلب.

ب – عولمة الطلب:يتم في هذا المجال تقديس النموذج الأمريكي في الاستهلاك فنجد شباب دولتين في العالم رغم اختلاف نمط استهلاكهم إلا أنهم يطلبون نفس المنتج في نفس الوقت، وهذه الظاهرة تعدت منتجات الاستهلاك الواسع فنجد المؤسسات تطلب نفس المواد الأولية، ونفس المعدات، وتعود هذه العولمة إلى التطور الحاصل في وسائل الاتصال، ووصول الكثير من الدول إلى مستويات متقاربة من النمو الاقتصادي.

جـ – عولمة العرض:هي وليدة نفس العوامل السابقة، زيادة على انخفاض تكاليف النقل والاتصال، وتتم عولمة العرض على صعيدين هما:

أ – سعي المؤسسات المتواجدة في السوق العالمية إلى استغلال مزايا الإنتاج الكبير غير المستغل.

ب – الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بتنظيم توزيع دولي داخلي للعمل.

د– عولمة المنافسة:هي نتيجة منطقية للعنصرين السابقين وتظهر عندما تصبح نفس المؤسسات تلتقي في نفس الأسواق وبنفس المنتجات على المستوى العالمي، هذا يدل على أن المؤسسة التي تريد الحصول على ميزة تنافسية مستدامة ويمكن الدفاع عنها عندما تكون لها القدرة على الرد(التفاعل، التأقلم) مع حركات منافسيها.

I – 3 – 2– العولمة المالية:

أصبح العالم اليوم على مشارف قرية مالية صغيرة خالية من كل الحواجز، بالنظر لاندماج النشاط المالي في العديد من الدول بالاقتصادي العالمي؛ إذ أصبح الحديث يتمحور حول اندماج الأسواق في سوق مالي واحد.

أ– مفهوم العولمة المالية:

يقصد بها إلغاء كل القيود التي من شأنها أن تقيد حركة رؤوس الأموال في العالم، وتعتبر العولمة المالية بمثابة الناتج لعمليات التحرير والانفتاح المالي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق تكامل وترابط الأسواق المالية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لتصب في الأسواق المالية العالمية[1].

II – مؤسسات العولمة:

يشهد عالم اليوم تطورات هائلة ويستمد خصوصيته من اختفاء دور الدولة، وذوبان حدودها السياسية في ظل تعاظم دور المؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية حالياً، وتتمثل مؤسسات العولمة في الآتي:

II – 1 – صندوق النقد الدولي:

أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية **بروتن وودز**، التي عقدت من 1–22 جويلية 1944، بـ: 44 دولة محاولة الخروج من الأزمة التي كان يعيشها الاقتصاد العالمي، ومن أهم أهداف عمل الصندوق الآتي:[2]

– دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف؛

– إزالة القيود المفروضة على النشاط الأجنبي التي تعوق بنمو التجارة الدولية؛

– تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات لدول الأعضاء دون المساس بالرخاء القومي الدولي؛

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة والاقتصاديات والبنوك**"، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001، ص23.

[2] – محمد حداد، مرجع سابق، ص ص74 – 75.

– ترقية التعاون النقدي الدولي؛ وتسهيل تطور التجارة الدولية، وترقية التبادل التجاري الدولي؛

– يعطي الثقة بالبلدان الأعضاء ويضع في متناولها الموارد الخاصة به لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها؛

– تقديم المعونة الفنية عن طريق موظفيه، وإرسالهم إلى الدول التي تعاني من مشاكل لتقديم النصائح الفنية؛

– تقديم برامج تداريب متقدمة؛ حيث أنشأ الصندوق معهداً للتدريب في سنة 1964، يقدم خدمات وبرامج تدريبية في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية؛

وتتمثل إجراءات الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وفق ما يلي:[1]

– ضرورة تحرير التجارة وتحرير أسعار الصرف؛ والالتزام بتخفيض العملة ومكافحة التضخم؛

– الحد من عجز الميزانية عن طريق تخفيض النفقات العامة، وزيادة الضرائب؛

– توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي.

وحسب هذه الوصفة الموحدة التي فرضها الصندوق على الدول التي تعاني من اختلالات تمثل وصفة العولمة، فهو لا يتعامل مع أي دولة إلا إذا إلتزمت بالشروط القائمة أساسا على إزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات، ورؤوس الأموال وبالتالي فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة.

II – 2 – البنك الدولي:

يعد البنك العالمي أقوى وكالات التنمية والتمويل الدولية؛ حيث يستعمل أمواله لتمويل مشروعات البنية الأساسية، وتشجيع رأس المال الدولي الخاص،

[1] – الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، ط1، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 137.

وتسريع وتيرة الخوصصة، كل هذه الأهداف هي من المبادئ الأساسية للعولمة؛ بالإضافة إلى هذه الوظائف التي يقوم بها البنك، يعمل على القيام بما يلي:[1]

– تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصادياً؛ وتشجيع الاستثمار الخاص؛

– فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء؛

في هذا الإطار، تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته لدرجة أن أصبح يرمز إليه كمجموعة تضمن ثلاثة مؤسسات رئيسة يطلق عليها مجموعة البنك الدولي، وهذه المؤسسات هي:

– البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

– الرابطة الدولية للتنمية: هدفها تمويل برامج التنمية في البلدان المتخلفة بشروط أكثر إمتيازية؛

– مؤسسة التمويل الدولية: هدفها دعم التنمية في البلاد الأقل نمواً بالتركيز على النمو في القطاع الخاص.

يسعى البنك إلى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي، ويتجسد ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات[2].

II – 3 – منظمة التجارة العالمية:

هي مؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة؛ تقوم بدور أساسي في نظام التجارة

---

[1] – محمد حداد، مرجع سابق، ص 77.

[2] – ضياء مجيد الموسوي، "**الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات**"، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص29.

الدولي، تم إنشاؤها في مراكش سنة 1995 من قبل الدول التجارية الرئيسة في العالم، وهذا بعد أن كانت اتفاقية "الغاتGATT" هي المرجعية للتجارة الدولية خلال الفترة:1948– 1995 التي يقتصر دورها على تنظيم العلاقات التجارية بين الدول[1].

II – 4 – الشركات المتعددة الجنسيات:

تعد من أهم الوسائل التي تستخدمها الرأسمالية الحديثة في دفع الاقتصاد العالمي نحو العولمة بالنظر للدور الذي تقوم به، إضافة لما تتميز به من خصائص، ومنها:

– الانتشار الواسع والسريع للشركات المتعدد الجنسيات بالنظر لعددها في دول العالم؛

– سيطرتها على أغلبية الاستثمارات الأجنبية مما زاد في إيراداتها سنوياً وهو ما يفوق ميزانيات بعض الدول.

– إن تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات عالمية وأخرى محلية، مسألة لا تتوقف على الحجم، بل تعتمد الابتكار والإبداع، فلقد نجحت بعض المؤسسات في اقتحام السوق العالمي ليس لحجمها ولكن لاختيارها العبقري للمنتوج والخدمة والزبائن والأسواق التي تعمل فيها[2].

إن العولمة لا تعني نهاية الصراعات الاقتصادية بين الدول، بل هي تسابق مستمر وجاد للحصول على الموارد الطبيعية والتحكم فيها كمصدر للطاقة، وللوصول إلى الأسواق الإستراتيجية، ومراقبتها، والتحكم في

[1] – حسان يرزوان، مرجع سابق، ص46.

[2] – غول فرحات، **التسويق الدولي مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2008، ص38.

التكنولوجيات المتطورة وسد الطريق في وجه المنافسين الجدد في كل القطاعات[1].

– إن دخول المؤسسات إلى حلبة المنافسة العالمية لم يعد اختيارياً ولم يعد محدداً بنوع السوق بالنظر لمنطق العولمة بل نجده خاضعاً لنوع الإستراتيجية التي تختارها المؤسسة من بين البدائل الأربعة التالية:

أ– إستراتيجيات هجومية: لاقتحام مناطق جغرافية معينة تتمتع فيها المؤسسات بمزايا تنافسية تفوق مثيلاتها.

ب– إستراتيجيات دفاعية: لمقاومة محاولات المؤسسات العالمية اقتحام السوق واستقطاع جزء منه.

جـ – إستراتيجيات إصلاحية: لتطوير الهياكل والأنظمة والإجراءات والممارسات ومناهج إدارة الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية لزيادة إمكانياتها في الاستفادة من العروض المتاحة عالميا.

د – إستراتيجيات انكماشية: للتخلص من المؤسسات التي لا تتمتع بمزايا تنافسية في السوق العالمي.

III- التحديات التي تواجهها المنطقة العربية في ظل العولمة:

تضع العولمة والمؤسسات الاقتصادية الدولية المروجة لهذه الأخيرة العالم العربي في مواجهة عدد من التحديات المصيرية نذكر منها:

III- 1- تحول الاتجاه نحو حرية التجارة الدولية:

تشكل التجارة حجر الزاوية للعولمة ونقطة البدء لكونها تضع العالم العربي أمام عدة تحديات منها:[1]

[1] – مسعود ديلمي، الذكاء الاقتصادي والعمل الضغطي: الحروب الخفية، **جريدة القدس**، السنة العشرون، العدد:6061، الخميس:2008/11/27، ص18.

1 – إن تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على الواردات وتخفيض الضرائب الجمركية يؤدي إلى زيادة الحدة
التنافسية الدولية وخاصة بالنسبة لمنتجات الصناعات الناشئة، وانعكاس أثر ذلك على الطاقات العاطلة.

2 – إن إلغاء دعم الزراعة في البلدان المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات الغذائية.

3 – اشتداد المنافسة في الجودة وفي التكلفة، مع ضعف التطور التكنولوجي وهياكل الإنتاج ونظم الإدارة
والتخلف في تطبيق نظم الجودة، يؤدي إلى عدم ملاءمة شروط التبادل التجاري بالنسبة لصادرات الدول العربية.

4 – إن تحرير تجارة الخدمات مع قصور كفاءة خدمات نظم المعلومات والتأمين والبنوك والنقل والاتصالات، يؤدي إلى الخلل في ميزان الخدمات، وتبعا لذلك عجز العمليات الجارية في موازين المدفوعات.

III- 2 - تحدي الاتجاه نحو تحرير حركة الرساميل:

يقصد بها باختصار أن تسمح الدولة لجهازها المصرفي أن يبيع العملات الأجنبية للمقيمين، أو لغير المقيمين وبدون حدود إما بسعر صرف ثابت، أو بسعر صرف عائم وذلك لتمويل نزوح الرساميل، ويعد هذا الإجراء المعيار الأساسي العملي لحرية حركة الرساميل"[2]

[1] – سعيد عيطو مصطفى، الاستراتيجيات العربية في مواجهة المتغيرات الدولية في ندوة استراتيجيات التغيير **المؤتمر السنوي الرابع**، مركز وايد سيرفين للاستثمارات والتطوير الإداري، 1994، ص 540.

[2] – محمد الأطرش، مرجع سابق، ص 17.

إن أنصار العولمة المالية يبينون على سبيل المثال كيفية ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوجه التجاري، وهو الاستثمار الذي يفرز التجارة في حد ذاته، إذ نجده يحقق ما يلي:[1]

– يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء أكان في الصناعة التحويلية أم الخدمات نتائج ايجابية للبلد؛

– يولد الاستثمار الأجنبي المباشر وظائف أكثر إنتاجية وأعلى أجر؛

–يكمل الاستثمار الأجنبي المباشر مخزون المهارات ويرفع مستوى التكنولوجيا ويحسن الدخول للأسواق الدولية.

وفي البلدان العربية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن تؤدي دورًا مهماً في تنمية اقتصاديات الدول العربية، وتتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات محدودة؛ مثل: النفط والصناعات الاستخراجية.

أ– أسباب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:[2] في الدول العربية تسببت برامج التعديل الهيكلي، والخوصصة في تخفيض هذا الأخير، مما أدى إلى انخفاض عملية جذب الاستثمارات الأجنبية.

ب–المناخ المناسب للاستثمار: هو كل ما له علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كالمناخ السياسي والاقتصادي.

جـ– البنية التحتية:إن توفير البنية الاقتصادية يعد مهما لخلق الطلب وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار.

وكما هو معلوم أن الدول العربية سواء المصدرة منها لرأس المال أو المستوردة له، تصنف جميعها ضمن مجموعة الدول الآخذة في النمو، على

---

[1] – شاهد يوسف، "**العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية**" **ندوة العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 90.

[2] – محمد حداد، مرجع سابق، ص ص212 – 213.

الرغم من أن البعض منها لديه فائض كبير في رأس المال إلا أنها جميعها وبدون استثناء دول أقل نموا وتقدما، وتسعى في سبيل تنمية اقتصادياتها ولأجل ذلك تفرض عليها تحدي اجتذاب عناصر التنمية التي تنفعها وهي في الغالب رأس المال، والمعرفة الفنية أو التكنولوجيا المتقدمة والكوادر البشرية الفنية والإدارية الماهرة، وكل ذلك يأتي مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل نسبة:1% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر(1999)، وهذا ما يشكل التحدي المفروض على الدول العربية، إذ تحول قبلة الاستثمارات الأجنبية نحوها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

III- 3- التحديات التكنولوجيـة:

ينبغي على الدول العربية السعي باستمرار إلى تعويض نقل التكنولوجيا بصنع التكنولوجيا الخاصة وبصورة أوسع وتعويضها بسلسلة إنتاج تبدأ من المخابر العلمية إلى الدراسات الفنية للتطبيق، ومن ثم إلى خلق المؤسسات الكفيلة بوضع الاكتشافات موضع التطبيق داخل البلد، إذ كان التغير التكنولوجي في البلدان النامية

والعربية بطيئا لعدة أسباب منها:

– التفاوت المتزايد في الدخول بين البلدان الغنية من جهة والبلدان الفقيرة من جهة أخرى، مما ولد ضعف القدرة المالية للدولة على تمويل البرامج التكنولوجية؛

– ضعف المهارات والحوافز ونظام التعليم ومرافق البحوث؛

– إن تبني تكنولوجيا من الدرجة الثالثة يتطلب وجود نسبة أساسية للبحوث والمشاركة النشطة لقطاع الأعمال في التمويل والبحث، ومساهمة الدول العربية في قطاع الأعمال قد تكون منعدمة.

وهناك من يرى أن محفزات الإبداع التكنولوجي هي ثلاثة، وهي: [1]

– تعويض التصدير كمحرك للنمو؛

– الرفع في القيمة المضافة داخل منتوجاته أي توجيه أنشطته نحو تكنولوجيا أكثر تقدماً؛

– موازنة التوزيع الترابي للتنمية، أي توخي سياسة جهوية لتوزيع الأنشطة وخلق أقطاب في كل أنحاء البلد.

III- 4- تحديات مجالات الصناعة والزراعة:

أ- التحديات الصناعية التي تواجه البلدان العربية:

هي التحديات تواجهها البلدان العربية في زمن العولمة، ونميز منها:

1- التحديات الداخلية:

هي تحديات فرضها الواقع العربي تحول دون صناعة المستقبل، ونذكر منها:[2]

– تمتلك الدول العربية من القدرات ومقومات التنمية ما لا تملكه أية أمة من الأمم الأخرى.

– تجسيد العمل السياسي دون العمل الاقتصادي.

– المواصلات والاتصالات العربية البينية (استعمال هذه الشبكات).

– من الواجب توجيه الاستثمارات العربية المهاجرة نحو الاستثمار في مشروعات في الدول العربية أمر على جانب من الأهمية خاصة في قطاع الزراعة وبنوك المعلومات المتخصصة، والصناعة وغيرها.

– ضعف التنسيق بين التعليم والاحتياجات الصناعية للكوادر.

---

[1]– حبيب إدريس بوسوف، **نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية وأثرها على التنمية الاقتصادية، في تحديات العالم العربي في ظل المتغييرات الدولية**، جامعة البصرة، العراق، 2006، ص 659.

[2] – فلاح سعيد جبر، **انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2001، ص39-49.

– من الواجب توفير الإمكانات من أجل رجوع الكوادر العربية من الخارج وتوقيف نزيف الأدمغة العربية.

– قلة مراكز الأبحاث الصناعية العربية المرجعية، وقلة بنوك المعلومات الصناعية.

2– التحديات الخارجية:[1]

إن الصناعات القائمة في البلدان العربية تتميز بما يلي:

– صناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل وخفيفة المحتوى التكنولوجي.

– صناعات ملوثة للبيئة، ومن أهمها صناعات تكرير النفط والصناعات البتر وكيماوية.

– بعض الصناعات كثيفة رأس المال، ولكنها غزيرة الاستهلاك لمصادر الطاقة الرخيصة.

– الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة وخاصة صناعة التحويل.

– صناعات المعالجة الثانوية أو الجزئية التي تتناول مرحلة واحدة من مراحل إنتاج السلعة.

ومن أهم التحديات الخارجية للصناعات العربية ما يلي:

1– **التطورات التقنية المتسارعة:** تتمثل في الابتكارات التقنية وطرق الإنتاج المتطورة وتدعيم مراكز الأبحاث والحسابات الإلكترونية والاتصالات والبرمجيات...إلخ، من أجل تنويع وتطوير منتجاتها وخدماتها وتخفيض كلفتها الإنتاجية وخاصة في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات.

2– **الاستثمارات الوافدة:**إن المشاريع التي مورست وتمارس الآن في الأوطان العربية، ستؤدي إلى المزيد من التبعية للخارج، ولعل إقامة المشاريع العربية الخارجية للألبان واللحوم والزيوت النباتية والمعلبات الغذائية خير دليل، ونحن

[1] – محمد حداد، مرجع سابق، ص ص216– 217.

مع الاستثمار الذي ينمي الموارد المحلية، ويعمل على توليد التقنيات وتعميم المنافع... إلخ.

3 – الآلة الإعلامية والإعلانية الدولية:إن الإعلان يؤدي إلى توجيه الاستهلاك، والشركات العربية بإمكاناتها أقل إدراكا للإعلان، وأهميته في توجيه الاستهلاك لأنه يشكل تحدياً خارجياً على الشركات العربية مواجهته.

4 – القوانين الدولية:الدول العربية كغيرها من دول العالم النامي مستوردة للتقنيات وتطبق مرغمة القوانين والمواصفات الدولية، وبالتالي تولد القوانين والأنظمة والتعليمات، التي هي أساساً وليدة حاجة الدول الصناعية لزيادة احتكاراتها الدولية ثم تفرض على الدول النامية ومنها الدول العربية وهذا ما يجب مواجهته.

ب– تحديات التنمية الزراعية العربية:

تتعدى التحديات التي تواجه التنمية الزراعية العربية على المستوى القطري والإقليمي والدولي، ونظرا لتفاوت نوعية التحديات على المستويات المختلفة يصبح من الضروري وصفها في إطارها كما يلي:

1– التحديات على المستوى القطري:تتحدد أهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية العربية فيما يلي:[1]

– زيادة الديون الخارجية وأعباء خدمة الديون وفجوة الموارد يواجه توفير الاستثمارات اللازمة لقطاع الزراعة في العديد من الأقطار العربية بزيادة عبء الدين الخارجي وخدماته وزيادة العجز في موازنة الدولة.

[1] – أبو منذور، التنمية الزراعية ودورها في تحصين الأمن القومي العربي، ندوة في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، **المؤتمر الدولي الثالث**، دبي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1995، ص ص114–119.

– قصور سياسات الأراضي والمياه، ولقد انعكس هذا الوضع في هدر الموارد الأرضية والمائية.

– إن أهم مؤشرات تدهور البلدان العربية تتمثل في ضعف:نصيب الدخل من إجمالي الإنتاج الوطني، معيار الصحة، معيار التعلم، معيار السكن، ملامح الحرمان البشري، الفجوة الموجودة بين الريف والحضر.

– من أهم عوامل تدهور أوضاع الإنتاج الزراعي عدم قدرة الفقراء على تطوير أوضاعهم الإنتاجية والاقتصادية.

– يمثل تخلف قاعدة البحث والتطوير، والتقنية أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الدول العربية.

– عدم اعتماد الدول العربية على التقنية الحديثة في مجالات الري والتهجين.

– اتسمت السياسات السعرية، والتسويقية بالعديد من الاختلالات الأساسية في معظم الدول العربية وخاصة بالنسبة للدول التي تدخلت في تحديد الأسعار إداريا، وكذلك في تسويق المنتجات كلياً أو جزئياً.

– سياسات دعم وتوزيع السلع الغذائية:طبقت عدة دول عربية مجموعة من آليات دعم الغذاء للمستهلكين وعلى قدر ما كان لهذه السياسة من أهداف اجتماعية مرغوبة بقدر ما أثرت في الأداء الاقتصادي للمنتجين.

*يمكن القول بأن معظم البلدان العربية تواجه تدني كفاءة البناء المؤسس والفعال اللازم لتوفير الخدمات الزراعية في مرحلتي الإنتاج والتسويق، ويزداد هذا القصور وضوحا بالنسبة للخدمات المطلوبة لصغار المزارعين.

2 – **تحديات الأداء القومي:**تتجسد تحديات الأداء القومي من زاوية العمل العربي المشترك في العديد من العوامل التي حالت دون تحقيق "إستراتيجية الأمن الغذائي العربي"، ومن أهم هذه التحديات نذكر ما يلي:

– ضعف الإرادة السياسية، مما يترتب عنه عدم كفاية الاستثمارات القومية والقصور في توجه المشروعات.

– الاعتماد القطري على النفس في تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ وتخلف البنية الأساسية في الطرق ووسائل النقل.

– تدخل الدولة غير الفعال في التجارة الخارجية، مما يعوق الصادرات الزراعية.

3– التحديات الإقليمية:تتمثل في علاقات بعض الدول العربية بدول الجوار غير العربية، كإيران، وتركيا وانفتاح الأسواق في البلدان العربية لرأس المال والتكنولوجيا الأجنبية، ومن الواضح أن الواقع العربي يشير أن المبادلة لن تكون في صالح الدول العربية في ظل المواقف الفردية والتخلف التقني وعدم الاستفادة مما هو متاح.

4– التحديات العالمية: من أهمها ما يلي:

– التأثر السلبي من اتفاقية(الجات GAAT) لما كانت معظم الدول العربية مستوردة للغذاء فإن كل التغيرات تبين الآثار السلبية لاتفاقية (GAAT) على الدول العربية:

– تؤدي العولمة إلى المزيد من التحكم في سوق الطلب على النفط، وهذا التحكم يؤدي إلى عدم إعطاء سعر عادل للدول المصدرة ومنها الدول العربية، الذي يؤدي إلى حرمان هذه الأخيرة من الموارد المالية.

III - 5- التحديات الاجتماعية:

تتسم الأوضاع الاجتماعية الحالية في الوطن العربي بمجموعة من السمات الأساسية السلبية التي تقف عائقا هاما أمام مجهودات الاندماج في الاقتصاد العالمي والعولمة.

ففي الوقت الذي تمكنت فيه البلدان الصناعية المتقدمة وأوروبا الموحدة، وكذلك في العديد من البلدان النامية الأسيوية وأمريكا اللاتينية من تطوير مواردها البشرية، وزيادة نجاعتها الإنتاجية وملاءمتها مع أنسقة إنتاجها، بينما دور العنصر البشري مهمش في التنمية بالنسبة للبلاد العربية.

ومن أهم التحديات الاجتماعية المتأتية من النمو الحضري العربي تلك المشاكل الصحية المترتبة عن هذا النمط والخاصة بما تتعرض له بيئات المدن العربية الكبرى من تلوث للهواء.

أما في مجال التعليم فرغم المجهودات المبذولة فإن المنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم إنفاقاً على التعليم، إلا أن واقع التكنولوجيا والبحث والتطوير لا يزال دون المستويات العالمية للأسباب التالية:[1]

– عدم فعالية ونجاعة المناهج التعليمية.

– عدم التركيز على تحسين نوعية التعليم بقدر ما تركز الإحصائيات التي تبرز النسب والمعدلات والمؤشرات التي تتعلق بأعداد المتمدرسين أو الميزانيات المخصصة لذلك.

– ضعف الهياكل الاقتصادية وعدم وجود الجسور التي تربطها بالمنظومة التربوية.

– ضعف وتهميش التعليم الفني والتدريب المهني وعدم كفاءته.

– عدم تشجيع القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير وفي بعض الأحيان محدودية السوق المحلية.

[1] – عبد المجيد قدي/أحمد مجدل، تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في البلاد العربية: بين الواقع والمأمول، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، الجزائر، العدد:09، 2003، ص ص84 – 85.

III – 6 – تحديات البطالة في الوطن العربي:

وصل إجمال سكان الوطن العربي إلى 274 مليون نسمة بنسبة نمو3% سنويا، ومن المعلوم أن الغالبية العظمى من سكان الوطن العربي تتمركز في الدول غير النفطية، كما تفيد التقارير الإحصائية المتاحة أن قوة العمل بلغت:85% نسمة، وقدر عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي 12مليون عاطل حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1999[1]، وعلى عكس ذلك فمن المفارقات المثيرة للدهشة أن القسم الأكبر من الموارد المالية العربية وبصورة خاصة الفوائض المالية النفطية اتجهت إلى الأسواق والمصارف العالمية الرأسمالية.

III- 7- التحديات التي تفرضها التكتلات الإقليمية:

لعله من المناسب استعراض بعض التأثيرات التي تنعكس على الدول العربية، مما يولد حاجزا أو دافعا بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية ضمن معاهدات (ماستريخت) للاتحاد الأوروبي إذ نجد:[2]

– استمرار معظم القيود على المحاصيل الزراعية العربية، والقيود على المنتجات الحساسة ستستمر.

– عدم توحيد برامج القيمة المضافة وسوف يستمر فرضها على بعض منتجات الدول العربية.

– تطور بعض المنتجات العربية عن طريق أثر تحويل التجارة وتحويل الاستثمار إلى مناطق أخرى في أوروبا نتيجة أثر إنشاء الاتحاد الأوروبي، أيضا انخفاض مساعدات التنمية الاقتصادية للدول العربية.

وهذا سوف يولد آثار سلبية للتكتلات الاقتصادية بالنسبة للدول العربية ومنها:

[1] – محمد حداد، مرجع سابق، ص 221.

[2] – محمد حداد، مرجع سابق، ص ص222– 223.

– ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية مس هذا الارتفاع بالأخص المواد الغذائية من جراء إلغاء الدعم الزراعي، وتحرير التجارة في المنتجات في الدول الصناعية المتقدمة.

– ارتفاع تكلفة برامج التنمية في السوق العالمية،وأن الإجراءات والقيود المفروضة على تطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية تزيد من ارتفاع تكلفة استيراد التقنية وحقوق النشر، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

– اختلال النشاط الاقتصادي في الأسواق العربية كالخدمات، والمنتجات من جراء المنافسة غير المتكافئة.

– تقليص قدرة الدول العربية في تصميم سياستها التنموية بالنظر للاتفاقيات، كاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

– تحدي الاستثمار:تنص اتفاقيات هذه التكتلات على معاملة المستثمرين من الدول الموقعة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي يتمتع بها مواطن الدولة المقيمة.

– تحدي المنافسة:تحريم القيود على المنافسة في مجالات محددة وعلى الأخص التجارة والاستثمار والخدمات المالية والمشتريات والعقود الحكومية؛ إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى توحيد القرار.

III – 8– تحديات العولمة المصرفية:

تتعلق العولمة بالنشاط المصرفي؛ لأنه جزء من العولمة الاقتصادية، فالعولمة المصرفية تعني تحول العالم

بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها

وطأة المنافسة ويتسع نطاقها؛ حيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ثم رأس المال، وتمتد فيها خدمات

البنوك إلى تحسين جودة خدماتها بغية تحقيق رضا الزبون[1].

وبالمقابل يتميز العالم المالي والمصرفي العربي بالكثافة في البنوك التجارية والندرة في الأسواق المالية، وهذا

ما يعني خمولاً في سوق رؤوس الأموال الطويلة الآجل بالمقارنة مع سوق رؤوس الأموال القصيرة الآجل، إضافة

إلى كونه يتميز بسيطرة القطاع المصرفي العمومي على الموارد المالية[2].

III – 9 – البطء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي:

رغم توفر كل مقومات الاندماج والتكامل الاقتصادي ما بين الدول العربية بالنظر لمجتمعات أخرى كأوربا مثلا، إلا أن ذلك مازال صعب المنال، بالنظر لوجود العوائق التي مازالت تقف حجر عثرة أمام حلم التكامل.

لقد وقفت عوائق عدة في طريق الاندفاع نحو التكامل من أهمها ما يلي:[3]

1 – ضعف المصالح الخاصة الانفصالية يدفعها تقدير خاطئ " لكفة وعادات " للاندماج.

2 – النمو المستمر بل والمتسارع للميول القطرية (بالمعنى الضيق لكل بلد على حده) على حساب الوعي القومي وذلك رغم التأييد اللفظي الذي تقدمه الجهات الرسمية العربية للتكامل.

3 – تقلبات الحياة السياسية العربية التي تنعكس في العلاقات الاقتصادية بين البلدان.

---

[1]– ادريس رشيد، الجهاز المصرفي الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي، **مجلة جديد الاقتصاد**، الجزائر، العدد:02، 2007، ص60.

[2] – رحيم حسين، دور الأسواق المالية في عمليات الخوصصة في البلدان العربية، **مجلة جديد الاقتصاد**، الجزائر، العدد:02، 2007، ص166.

[3] – يوسف عبد الله صايغ، **الاقتصاد العربي إنجازات الماضي واحتمالات المستقبل**، ط1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1983، ص ص199–200.

IV- آثار العولمة على اقتصاديات الدول العربية:

العولمة ظاهرة عالمية جديدة أصبح من الضروري التأقلم معها، إذ تختلف آثارها من دولة إلى أخرى؛ كما أنها خلفت آثاراً اقتصادية على الدول ومنها الدول العربية، ومن أهم هذه الآثار الآتي:[1]

أ – الآثار الايجابية: يرى أنصار العولمة أنها دعامة فاعلة للاقتصاد العالمي، ومن أهم آثارها الايجابية الآتي:

1 – دعوة لإقامة عالم جديد بلاحدود.

2 – منهج اقتصادي لتحرير السوق وخوصصة المنظمات.

3 – تهدف إلى تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا العالمية وتدعيم الابتكارات.

4 – دعوة للاستثمار في البشر وتراكم المعرفة التي تعد من الملامح المرتبطة بالعولمة.

5 – تسهم العولمة في زيادة الانفتاح والشفافية وتحد من سرية المعلومات والتكتم والتعتيم على المعلومات.

ب – الآثار السلبية: إذا كان دعاة العولمة قد أبراز مكاسبها فإن معارضيها قد تناولوا الوجه السلبي لها كمايلي:

1 – العولمة أداة لهيمنة القيم الأمريكية.

2 – تهدف العولمة إلى إعادة تنظيم الحياة موجهة لصالح الدول الأقوى على حساب الدول الأضعف.

3 – العولمة تهميش للسيادة الوطنية وللهوية، وتعظيم لدور المنظمات العملاقة.

4 – السعي من وراء العولمة يتمثل في إرادة اختراق الآخر، وسلب خصوصيته وتمييعه وتهميشه.

[1] – علي عبد الله، مرجع سابق، ص ص41 – 43(بتصرف).

– أما بخصوص تأثير ظاهرة العولمة على اقتصاد دولة الجزائر فيمكن توضيح ذلك باختصار في الآتي:

باعتبار العولمة ظاهرة عالمية لها آثار ايجابية، كما لها آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية عمومًا

والعربية خصوصاً ومنها الجزائر التي لم تستفد كثيراً من ظاهرة العولمة، ويعود ذلك لضعف اقتصادها باعتباره يعتمد بشكل كبير على مادة أولية في صادراته (98% من مادة النفط المصدر من إجمالي الصادرات)، وباعتبار أسعار النفط في تذبذب مستمر خاصة في الآونة الأخيرة، كما أن اقتصادها يعيش فترة انتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، وهذا ما جعل الجزائر لم تسلم من الزحف العالمي المتمثل في نظام العولمة، إذ ترتب على ذلك ما يلي:

– دور العنصر البشري مهمش في التنمية الاقتصادية؛

– التزايد باستمرار في عدد السكان المستهلكين؛ ويقابلة تراجع في خلق مناصب العمل للطبقة الشغيلة؛

– الضعف العلمي والتقني لأغلبية الأيدي العاملة في مجال النفط ومشتقاته، مما أدى بالاستعانة في هذا المجال بالشركات الدولية المتخصصة؛

– ضعف البنى التحتية للاتصالات والمواصلات وعدم كفايتها؛

– تخلف النظام المالي وتأخره بما فيه النظام البنكي.

أما حركة الهجرة التي تسارعت بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر دفعت بعشرات الآلاف من الأطباء والجامعيين والباحثين للهجرة إلى الغرب خاصة إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة؛ حيث ارتفع عددهم خلال الفترة: 1994 – 2006 إلى 71500 جامعي، مما أدى إلى خسارة الجزائر لأربعين(40) مليار دولاراً إضافة إلى الأضرار المادية، فقد

أثرت هذه الظاهرة سلباً على العديد من القطاعات التي خسرت جزءاً من تأطيرها مثلما هو الحال بالنسبة للجامعات وشركات المحروقات[1].

غير أنه يمكن للجزائر وباقي الدول العربية أن تصمد أمام الآثار السلبية لتيار العولمة الجارف من خلال الاهتمام بما يلي:

– حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية؛

– الاهتمام بالبنية التحتية للاستثمارات الأساسية؛

– النهوض ببعض القطاعات ذات العوائد المالية الكبيرة كقطاع السياحة بالنظر للتنوع البيئي؛

– التقليل من استيراد المنتجات الغذائية والنهوض بالقطاع الزراعي بالنظر لخصوبة الأراضي والتنوع المناخي؛

– الاستغلال المحكم للأيدي العاملة باعتبار أن سكانها أغلبهم شباب بما يعادل ما نسبة 75%.

– زيادة الاهتمام بالبحث العلمي بتخصيص نسب مرتفعة من الدخل الإجمالي للدول العربية بغية النهوض به؛

– الاهتمام أكثر بالتأهيل والتدريب للأيدي العاملة بغية مواكبة التقنيات التكنولوجية الحديثة؛

– محاربة مظاهر الفساد التي تنخر جسم الاقتصاد العربي كالبيروقراطية والرشوة...إلخ؛

– الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنظر للدور الذي تؤديه في مستقبل اقتصاديات الدول؛

[1] – أحمد قسوم، 40 مليار دولار خسائر الجزائر من هجرة الأدمغة، **جريدة الشعب**، الجزائر، الاثنين:2001/04/18، العدد:15470، ص03.

– التوجه نحو خيار الشراكة بين المؤسسات بدلا من خوصصتها لتفادي آثارها الاجتماعية.

أما على النقيض من الدول العربية فنجد الدول المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فهي الدولة المروضة لكل بلد يرفض أو يتكاسل في ركب قطار العولمة، وأسلوب الترويض يختلف حسب درجة العصيان أو الرفض الذي يقوم به البلد؛ ومن أساليب التطويع المنتهجة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نجد ما يلي:

– آملات صندوق النقد الدولي؛

– نشر الفتن في البلدان المراد ترويضها؛

– التدعيم العسكري المباشر وغير المباشر للمعارضة؛

– الحصار الاقتصادي والتدخل العسكري المباشر؛

– زرع فتيل الحرب بين البلدان، وخلق بؤر التوتر داخل الدولة الواحدة؛

– الانتقال من النظام الموجه إلى النظام الاقتصادي الحر.

* إضافة لما سبق نجد ضغط المديونية وإعادة جدولة الديون وما يترتب عنها من ضغوطات ذات تأثير اقتصادي من أهمها: التضخم، البطالة، انخفاض القدرة الشرائية، تسريح العمال، الخوصصة...الخ.

– الخاتمة:

إن العولمة واقع مفروض على الدول العربية كما على باقي الدول النامية في العالم، وعليها أن تتأقلم معها

من أجل تحقيق مصالحها بالسعي إلى تعظيم منافعها والتقليل من مخاطرها قدر المستطاع في ظل التكتلات الاقتصادية الجديدة، خصوصاً وأن الدول العربية تملك كل مقومات الاتحاد من لغة ودين وثقافة...إلخ، غير أنها ليست بمنآى عن الصراعات المحتدمة والأطماع المستمرة بالنظر لموقعها الجغرافي

الإستراتيجي، وثرواتها بامتلاكها لأهم وأكبر منابع الطاقة في العالم الأمر الذي يجعلها ميدانا لأكثر الصراعات السياسية حدة على امتداد سنوات القرن الواحد والعشرين، وبما يجعلها في قلب الرهانات على ساحة التنافس الدولية لامتلاك الثروة والنفوذ في الساحة الدولية على أن اندماج الدول العربية في حركية العولمة لا يمكن تجزئته، فهو يشمل كل أوجه النشاط: التجاري، المالي، العسكري، الثقافي مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت مستوى الاختلاف القائم بين دولة وأخرى، ويمكن تفسير أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في الآتي:

1- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المقدمة من الدول المتقدمة للدول المتخلفة؛ مما أدى إلى اتساع الهوة بين مداخيل البلدان الغنية والفقيرة؛

2- مطالبة البلدان المتطورة للدول المتخلفة من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الشروع في تحرير أسعار منتجاتها وجعلها في مستوى الأسعار الدولية؛

3- زيادة الواردات للدول النامية، مما أدى إلى ضعف حجم الإنتاج المحلي وعجز في موازين المدفوعات، وتفاقم المديونية الخارجية للدول النامية بما فيها الدول العربية؛

4- انخفاض أسعار العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد، ونتيجة لهيمنة بعض العملات الرئيسية على أسواق العملات؛

5- الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية (بما فيها الدول العربية) وذلك لاعتماد الدول النامية على تصدير المواد الخام (خصوصا النفط) واستيرادها للسلع التامة الصنع بعد تصنيعها؛

6- انتشار الفقر والجهل بسبب تخلي الحكومات العربية على دعم القطاعات الأساسية في الدولة كالصحة والتعليم...إلخ، وارتفاع معدلات البطالة بسبب ضعف الاستثمار، وارتفاع المديونية وثقل خدمتها؛

وبناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات:

1- ينبغي على الدول النامية والعربية الصمود أمام المنافسة الشرسة في الأسواق من خلال اعتمادها على التقنيات الحديثة التي من الواجب إدخالها في إنتاج السلع والخدمات لتحدد بها مستوى جودتها؛

2- السعي لتجنب حالات الهدر والتبذير، وتطبيق تقنية عالية لتحسين من نوعية وجودة المنتجات المحلية؛

3- ضرورة اعتماد كافة الشركات الإنتاجية للدول العربية على أهداف رئيسية لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة أو السعي على الأقل للحصول على شهادة ISO:9000 لمنتجاتها لتنافس المنتجات الأجنبية؛

4- حماية الصناعات الوطنية الناشئة للدول العربية من خلال الاهتمام بالجودة والنوعية بغية تنمية قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة الشديدة لمنتجات الدول المتقدمة في الأسواق العالمية؛

5- العمل على تحسين المناخ الاقتصادي للدول العربية لجلب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة؛

6- الاهتمام بالقطاعات الأساسية كالصحة والتعليم والبحث العلمي، وربط مراكز التطوير بالقطاعات الإنتاجية؛

7- العمل على التقليل من التبعية للخارج واكتساب المزايا التنافسية للتصدير في بعض القطاعات المؤهلة؛

8- تحفيز الصناعات المحلية للرفع من مستويات الإنتاج والجودة، وكفاءة تخصيص الموارد لمواجهة المنافسة الشديدة التي يفرضها نظام تحرير التجارة الدولية.

- المراجع والإحالات المعتمدة:

[1] – حسان يرزوان، العولمة: رأسمالة العالم، **مجلة جديد الاقتصاد**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد رقم:02، 2007.

[2]– محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز الدراسات، الوحدة العربية، العدد:260، الكويت، 2000.

[3]– علي عبد الله، العولمة وإدارة الموارد البشرية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، الجزائر، العدد:17، المجلد:3، 2008.

[4]- Alain Nonjon, **la mondialisation la question du programme traité sous formes de dissertation**, édition SEDES, Paris, 1999.

*5-Jean Louis MUCCHIELLI, « **Relations économiques internationales**» Hachette livre. ,Paris ,France, 1994.*

[6]– محمد حداد، **العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، الخروبة، الجزائر، 2004/2003.

[7]- http://www.web2 ahram.org.eg

[8] – عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة والاقتصاديات والبنوك**"، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001.

[9]– الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، ط1، دار هومة، الجزائر، 1996.

[10] – ضياء مجيد الموسوي، "**الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات**"، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

[11]– غول فرحات، **التسويق الدولي مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2008.

[12] – مسعود ديلمي، الذكاء الاقتصادي والعمل الضغطي: الحروب الخفية، **جريدة القدس**، السنة العشرون، العدد:6061، الخميس:2008/11/27.

[13] – سعيد عيطو مصطفى، الاستراتيجيات العربية في مواجهة المتغيرات الدولية في ندوة استراتيجيات التغيير **المؤتمر السنوي الرابع**، مركز وايد سيرفين للاستثمارات والتطوير الإداري، 1994.

[14]– شاهد يوسف، "**العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية**" **ندوة العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

[15]– حبيب إدريس بوسوف، **نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية وأثرها على التنمية الاقتصادية، في تحديات العالم العربي في ظل المتغييرات الدولية**، جامعة البصرة، العراق، 2006.

[16] – فلاح سعيد جبر، **انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، .2001

[17]– أبو منذور، التنمية الزراعية ودورها في تحصين الأمن القومي العربي، ندوة في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، **المؤتمر الدولي الثالث**، دبي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1995.

[18]– عبد المجيد قدي/أحمد مجدل، تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في البلاد العربية: بين الواقع والمأمول، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، الجزائر، العدد:09، 2003.

[19]– ادريس رشيد، الجهاز المصرفي الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي، **مجلة جديد الاقتصاد**، الجزائر، العدد:02، 2007.

[20] – رحيم حسين، دور الأسواق المالية في عمليات الخوصصة في البلدان العربية، **مجلة جديد الاقتصاد**، الجزائر، العدد:02، 2007.

[21] – يوسف عبد الله صايغ، **الاقتصاد العربي إنجازات الماضي واحتمالات المستقبل**، ط1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1983.

[22] – أحمد قسوم، 40 مليار دولار خسائر الجزائر من هجرة الأدمغة، **جريدة الشعب**، الجزائر، الاثنين:2001/04/18، العدد:15470.